منظمة أمريكية: مصر تسحق الاحتجاجات بقانون من عهد الاستعمار البريطاني

الاثنين 13 مارس 2017 11:03 م

قالت المنظمة الأمريكية "مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط" إن الانقلاب في مصر يستخدم قانونا من العهد الاستعماري لسحق الاحتجاجات".

وأضافت المنظمة التي يقع مقرها بواشنطن العاصمة: "حق المواطن في الاحتجاج على الحكومة سلميا، يمثل حقا ديمقراطيا جوهريا، لكنه يتعرض للتقييد الشديد في معظم الدول العربية، ومصر ليست استثناء".

وتابعت: على مدى عقود طويلة، تعتمد السلطات المصرية على قانون لقمع التظاهر، يحمل اسم "قانون التجمهر 1914".

القانون المذكور صدر أثناء الاحتلال البريطاني لمناهضة الاضطرابات أثناء الحرب العالمية الأولى، عام 1914 ويسمح للقوات الأمنية باستخدام القوة لتفريق أي تجمع لخمسة أشخاص على الأقل تراهم السلطات تهديدا للنظام العام".

وينص القانون على معاقبة المنتهكين بالسجن أو الغرامة

واستندت المنظمة التي يقع مقرها بواشنطن إلى تقرير لمعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول قانون التجمهر واصفا إياه بالتشريع الاستعماري القمعي الذي ينتهك الدستور المصري

واستطردت المنظمة: يواجه معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وغيره من المنظمات الديمقراطية المستقلة ضغوطا مكثفة من النظام المصري، من خلال مضايقات وحملات تشويه إعلامية".

وتتضمن قائمة المضايقات ملاحقات قضائية مثل القضية رقم 173، وتحقيقات وقرارات حظر سفر وإغلاق لمقار المؤسسات

وتابعت: "حكومة رئيس الانقلاب عبد الفتاح السيسي تريد خنق المجموعات الداعية لمحاسبة الدولة على انتهاكات حقوق الإنسان".

ورأت المنظمة أن إصرار "معهد القاهرة" على نشر التقرير في مثل هذا الجو العدائي أمر جدير بالملاحظة

ونقل "مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط" عن محمد الأنصاري، أحد مؤلفي التقرير قوله: "السلطات الأمنية والقضائية يستخدمون قانون التجمهر بالتوازي مع قانون التظاهر لسحق أي احتجاجات، من خلال تفريق التجمعات، والقبض على المتظاهرين، ثم توجه لهم الاتهامات باستخدام كلا التشريعين، مع أوصاف مثل "تجمع غير مشروع" و"احتجاج غير قانوني".

الأنصاري ذكر أن اتهامات تتعلق بانتهاك القانونين أدت إلى عدد غير معلن من الإدانات وأحكام السجن

ووصف الأنصاري قانون التظاهر الصادر في نوفمبر 2013 بعد شهور قليلة من الانقلاب العسكري على أول رئيس مدني منتخب الرئيس محمد مرسي في يوليو من ذات العام بأنه تسبب في تقييد حاد للحق في الاحتجاج، وكان بمثابة "إشارة سيئة السمعة إلى عودة مصر مجددا للسلطوية بعد ثورة يناير".

وواصل: "لكن قانون التجمهر الذي يمتد عمره إلى 113 عاما ربما يكون أكثر قمعا حيث يسمح للقوات الأمنية بتقدير أن أي تجمع ما

"يهدد النظام العام"، ويجيز لها استعمال السلطة لتفريق المحتجين

وأشارت الدراسة إلى أن قانون التجمهر جرى إلغاؤه عام 1926 لكن تنفيذ ذلك لم يفعل، كونه لم ينشر في الجريدة الرسمية